

## إقتراح قانون معجل مكرر

تعديل المادة 75 من المرسوم الاشتراعي رقم 137 الصادر بتاريخ  
1959/6/12. (قانون الأسلحة والذخائر)


### إقتراح تعديل المادة 75 من المرسوم الاشتراعي رقم 137/1959:

خلافًا لأي نص آخر، كل من أقدم على إطلاق النار في الأماكن الأهلة أو في حشد من الناس من سلاح مرخص أو غير مرخص به، يعاقب بالحبس مدة ثلاث سنوات وبالغرامة من خمسة مليون ليرة إلى عشرة ملايين ليرة لبنانية .


لا يجوز أن تقل العقوبة في كل حال عن الحد المعين في هذه المادة.

ويصادر السلاح في جميع الأحوال.

ويعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية.

  
عكس محمد درويش

٢٢ آذار (٢٠٢١)

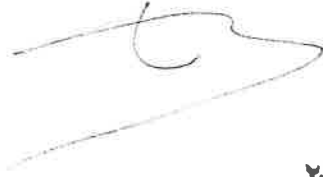
  
نجيب مكي

نص المادة 75 قبل التعديل :

كل من أقدم على اطلاق النار في الاماكن الأهله أو في حشد من الناس من سلاح مرخص أو غير مرخص به، يعاقب بالحبس من ستة أشهر الى ثلاث سنوات وبالغرامة من خمسمائة ليرة الى ألف ليرة لبنانية أو باحدى هاتين العقوبتين.

لا يجوز ان تقل العقوبة في كل حال عن الحد الأدنى المعين في هذه المادة.

ويصادر السلاح في جميع الأحوال.



٢٢ آذار ٢٠٢١



(تبرير صفة الإستعجال المكرر)

لما كان لبنان يمر بظروف إستثنائية وقد تفتت فيه وعلى امتداده الجغرافي ظاهرة اطلاق الرصاص في المناسبات؛

ولما كان إقتراح القانون المعجل المكرر هذا يهدف إلى الحد من هذه الظاهرة وهو أولوية ولا يحتمل أي تأخر أو تأجيل؛

كل ذلك من شأنه أن يبرر صفة الإستعجال المكرر، لذلك جئنا بمذكرتنا هذه طالبين من دولتكم طرح إقتراح القانون المعجل المكرر المرفق على مجلس النواب في أول جلسة يعقدها ، أملين من المجلس الكريم إقراره وفق المواد 109 ، 110 و 112 من النظام الداخلي .

 ٢٢ آذار ٢٠٢١



## الأسباب الموجبة :

لما كانت ظاهرة إطلاق الرصاص من الظواهر الخطيرة التي ساهمت بشكل كبير في تحويل حفلات الأفراح إلى أتراح، والمناسبات السعيدة إلى مآتم، إذ تكثر في مناسبات الأعراس وتجمعات الشباب، الأمر الذي أصبح يشكل أرقاً وخطورة على المواطنين، والشواهد والإحصائيات على ذلك كثيرة، سواءً في المستشفيات أو في المراكز الأمنية.

ولما كانت هذه الظاهرة تأخذ بالتنفسي أيضاً في المناسبات السياسية في الأونة الأخيرة ، بحيث أصبح استخدام الأسلحة أثناء المناسبات على امتداد الأراضي اللبنانية ، بل ويتباهى مطلقو الأعيرة النارية بنشر الفيديوهات عبر الإنترنت ما سمح في أحيان كثيرة بالتقاط مقاطع يموت فيها الناس أو يصابوا إصابات بالغة.

ولما كان اقتراح القانون هذا ، يدخل ضمن الحلول المقترحة للتخفيف من سلبيات ظاهرة استخدام الأسلحة النارية في المناسبات ، وما ينتج عنها من أضرار جسيمة تؤدي لإصابات خطيرة ناهيك عن تهريب المواطنين والوطن برمته؛

ولما كان النص القديم للمادة 75 موضوع اقتراح التعديل هذا ، يعرض مرتكب هذا الجرم للعقوبة بالسجن أو بالغرامة المالية.

ولما كان اقتراح القانون هذا ، فيه من التشديد بحيث يتعرض مرتكب هذا الجرم للعقوبة بالسجن و بالغرامة المالية، أي بكتلي العقوبتين مع رفع قيمة الغرامة والمدة السجنية.

ولما كانت الكلفة المالية لهذا اقتراح القانون لا تؤثر على المالية العامة لا بل بالعكس فان الغرامات المالية المشددة المقترحة من شأنها تعزيز الخزينة العامة .

لذلك وسنداً لأحكام المادة 117 من النظام الداخلي للمجلس النيابي نتقدم بإقتراح القانون المعجل المكرر أملين من المجلس النيابي الكريم مناقشته وإقراره.



٢٢ آذار ٢٠٢١

